

Distr.: General
22 September 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل
الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل طيه تعليقات حكومة جمهورية بوروندي
على الادعاءات الواردة في التقرير الصادر مؤخرا عن لجنة التحقيق المعنية ببوروندي (A/HRC/36/54)
(انظر المرفق). وقد أنشئت هذه اللجنة في عام ٢٠١٦ عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٣٣.
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ألبرت شينغيرو

السفير

الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

تعليقات جمهورية بوروندي على تقرير لجنة التحقيق المعنية ببوروندي

موجز تنفيذي

أصدرت لجنة التحقيق المعنية ببوروندي المنشأة بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٣٣ تقريرها منذ وقت قصير.

ويتميز هذا التقرير بكونه يرفع أوجه الغموض أخيراً عن الهدف النهائي الذي يسعى إلى تحقيقه الاتحاد الأوروبي وشركاؤه التقليديون، الذين أصبحت لهم الآن، بفضل تلاعبات مجلس حقوق الإنسان، اليد الطولى الكافية لتغيير العديد من الأنظمة باللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية، التي فقدت بالفعل مصداقيتها، والتي ما فتئت حكومة بوروندي تندد بتحيزها.

فلجنة التحقيق المذكورة، التي لم يصوت تأييدها إلا ١٩ بلداً من أصل ٤٧ بلداً عضواً في مجلس حقوق الإنسان، قدمت تقريراً كان يمكن التنبؤ بمضمونه، ولا تثقله العناصر الواقعية، ولا يقوم مجمله إلا على رغبة وحيدة هي إغراق القادة البورونديين في سيل عارم من الشهادات المجهولة المصدر، والاستنتاجات التخمينية، والتقديرية التقريبية التي تسم بالعار هذه المؤسسة الجليلة، مجلس حقوق الإنسان.

وبعد فشل التمرد والانقلاب وخطة الغزو العسكري والعديد من المناورات الدبلوماسية والسياسية، بل حتى المناورات الإعلامية، سقط طابع السرية عن كون الاتحاد الأوروبي وشركائه التقليديين يقومون بالإعداد لمعركتهم الأخيرة من أجل تنفيذ خططهم الرامية إلى تغيير النظام في بوروندي.

ولذلك فإن هذا التعنت بشأن بوروندي ينم عن المبتغى النهائي للاتحاد الأوروبي وشركائه التقليديين، وهو زعزعة استقرار البلدان ذات السيادة وتدميرها بعد اتهامها بجميع الآثام في تقارير من هذا القبيل، مثلما حدث في ليبيا والعراق وسوريا.

وعن طريق التصويت، أعربت بوروندي عن عدم موافقتها على قرار إنشاء لجنة التحقيق المذكورة، وبالتالي فإن البلد يجدد التأكيد على أنه لا يقبل التحجج عليه بأي استنتاج من الاستنتاجات التي توصلت إليها.

أولاً - مقدمة

١ - نشرت لجنة التحقيق المعنية ببوروندي تقريرها في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٧ ولكنها لم تخطر به جمهورية بوروندي بصورة رسمية إلا في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٧.

٢ - وتتألف لجنة التحقيق من ثلاثة أعضاء تم تعيينهم في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وهم: فتح أوكركوز (الجزائر)، الذي يتولى الرئاسة، ورين ألابيني غانسو (بنن)، وفرانسواز هامبسون (المملكة المتحدة). وتقدم لهم المساعدة أمانة عينتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

- ٣ - وقد أنشئت لجنة تحقيق لمدة سنة بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٣٣ المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وكلفت بإجراء تحقيق شامل في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في بوروندي منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥، بما يشمل بوجه خاص تقدير نطاقها والبت فيما إذا كانت تشكل جرائم بموجب القانون الدولي، وتحديد هوية الذين يُدعى ارتكابهم تلك الانتهاكات، وتقديم توصيات بشأن مساءلة الجناة أياً كان انتماءؤهم.
- ٤ - وللتذكير، فإن اللجنة قدمت بالفعل عرضين شفويين في الدوريتين الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٧، على التوالي.
- ٥ - وللأسف، فإن هذا التقرير يماثل تقرير بعثة الأمم المتحدة للتحقيق المستقل بشأن بوروندي، الذي أعده ثلاثة خبراء عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان د-١/٢٤، والذي يغطي الفترة الممتدة من ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.
- ٦ - وأقرت لجنة التحقيق المنشأة بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٣٣ في تقريرها أنها، سيراً على ممارسة لجان التحقيق الأخرى التي مُنعت من الوصول إلى الأقاليم المشمولة بولايتها، زارت البلدان المجاورة لبوروندي (أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وتنزانيا) وبلدان أخرى تستضيف لاجئين بورونديين.

ثانياً - تعليقات عامة

- ٧ - يتميز هذا التقرير بكونه يرفع أوجه الغموض أخيراً عن الهدف النهائي الذي يسعى إلى تحقيقه الاتحاد الأوروبي وشركاؤه التقليديون، الذين أصبحت لهم الآن، بفضل تلاعبات مجلس حقوق الإنسان، اليد الطولى الكافية لتغيير العديد من الأنظمة باللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية، التي فقدت بالفعل مصداقيتها، والتي ما فتئت حكومة بوروندي تندد بتحيزها.
- ٨ - وبعد فشل التمرد والانقلاب وخطة الغزو العسكري والعديد من المناورات الدبلوماسية والسياسية، بل حتى المناورات الإعلامية، سقط طابع السرية عن كون الاتحاد الأوروبي وشركائه التقليديين يقومون بالإعداد لمعركتهم الأخيرة من أجل تنفيذ خططهم الرامية إلى تغيير النظام في بوروندي.
- ٩ - ومن ثم، فبعد محاولة إثبات عدم كفاءة المحاكم المحلية، ترى لجنة التحقيق المنشأة بموجب تكليف من الاتحاد الأوروبي وشركائه أن توصيتها الوحيدة هي تجريم بوروندي أمام المحكمة الجنائية الدولية. ولعل ما يتجاهله هذا الرأي هو أن تقرير اللجنة يستند إلى ادعاءات خاطئة ولا أساس لها من الصحة، سميت بذلك "أسباباً معقولة للاعتقاد"، في ظل عدم وجود أدلة.
- ١٠ - فلجنة التحقيق المذكورة، التي لم يصوت تأييدها إلا ١٩ بلداً من أصل ٤٧ بلداً عضواً في مجلس حقوق الإنسان، قدمت تقريراً كان يمكن التنبؤ بمضمونه، ولا تثقله العناصر الواقعية، ولا يقوم مجمله إلا على رغبة وحيدة هي إغراق القادة البورونديين في سيل عارم من الشهادات المجهولة المصدر، والاستنتاجات التخمينية، والتقديرات التقريبية التي تسم بالعار هذه المؤسسة الجليلة، مجلس حقوق الإنسان.

- ١١ - ولا تدعي بوروندي عدم وجود مجال لتحسين حالة حقوق الإنسان فيها، إلا أنها لن تدخر جهداً في الطعن والتنديد بالمواقف المتصلبة التي وقعت ضحية لها على مدى عدة سنوات.
- ويجب أن يفهم عدم تعاون بوروندي مع اللجنة باعتباره قرار بلد ذي سيادة وتعبيراً عن الاحتجاج على الاتهامات الباطلة التي نقلتها بعثة الأمم المتحدة للتحقيق المستقل بشأن بوروندي التي ولدت هذه اللجنة من رحمها والتي أبدت بوروندي تعاونها الكامل معها قبل أن تدرك أن البحث عن الحقيقة هو آخر ما يشغل بال القائمين عليها.
- ١٢ - ولم يقيم خبراء البعثة، الذين تعاونت مؤسسات جمهورية بوروندي معهم تعاوناً كاملاً، سوى بإصدار تقرير ذي دوافع سياسية دون أي أساس وقائعي أو تقني، ورفضوا إدراج اعتبارات القادة البورونديين ومراعاتها.
- ١٣ - وفي الواقع، كيف يمكننا أن نفهم الصمت المطبق من جانب من يسمون بالمحققين إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها وتعلن المسؤولية عنها الأجنحة المسلحة التابعة للمعارضة الراديكالية البورونديّة؟ وقد تجاهلوا عمداً الوقائع التي يمكن التحقق منها دون غيرها، رغبة منهم في تبرير الأعمال الإرهابية التي كانوا أول من يدينها.
- ١٤ - وفي إطار نفس المحاولة للتبرير، تجرأ المحققون، في الفقرة ١٣، على الحديث عن "مظاهرات" نُظمت في عام ٢٠١٥، بينما كان ذلك أعنف تمرد شهدته بوروندي. فقد شارك فيه متمردون قتلوا من ضباط الشرطة والجنود والمدنيين، وطلبوا فدية مقابل الإفراج عن الأسر في الأحياء التي حاصروها وعذبوا أفراد تلك الأسر بهدف شل أي نشاط في العاصمة بوجومبورا، وهم نفس المتمردين الذين حاولوا إثارة حرب عصابات في المناطق الحضرية، ولكن دون جدوى.
- ١٥ - وعلى نحو يتعارض مع المنطق، توجه أصابع الاتهام إلى إمبونيراكور، وهو الجناح الشبابي في الحزب الحاكم، ويُتهم ظلماً بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان بينما لا يوجد أي دليل مادي على الانتهاكات التي اتهم بارتكابها.
- ١٦ - وتشعر بوروندي بالغضب إزاء الحساسية الانتقائية من جانب محققي الاتحاد الأوروبي وشركائه، الذين يظهرون تماؤناً مشيناً مع الإرهابيين.
- وفي الفقرة ٢٨، فقد هؤلاء المحققون مصداقيتهم عندما ادعوا بأنهم لم يتمكنوا من توثيق الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، في حين تمكنت وسائل الإعلام الدولية بسهولة من تتبع بعض عملياتها وتصويرها ونشرها. وهذا يعكس افتقار هذه اللجنة إلى المهنية، إن لم يكن يعكس سوء نيتها.
- ١٧ - وتعزى معظم انتهاكات حقوق الإنسان إلى هذه الجماعات الإرهابية، وتعتمد العدالة البورونديّة مواصلة عملها، حتى وإن كانت لجنة التحقيق فيما يبدو تطلب شيئاً واحداً، وهو مخالف لهذا.
- والواقع أن اللجنة المنشأة بموجب تكليف من الاتحاد الأوروبي وشركائه لا تعترف بالقدرة الوظيفية للنظام القضائي البوروندي، في حين أن الاتحاد الأوروبي نفسه هو الذي مول تسلسل ولجوء الأشخاص الذين تلاحقهم العدالة، الأمر الذي يشكل عائقاً أمام النظام القضائي، وهذا مثال واحد فقط من بين العديد من التناقضات.

١٨ - وفي حين أن رئيس الدولة في بوروندي هو أيضا رئيس مجلس القضاء الأعلى، فإن هذا لا يمثل حجة على عدم استقلال القضاء، لأن بوروندي هي واحدة من بين العديد من البلدان في العالم التي تسري فيها هذه الممارسة دون التعرض للتشكيك.

١٩ - وتشعر بوروندي بالغضب إزاء التهوان الذي يتعامل به المحققون مع موضوع الهجمات المحددة الأهداف التي أودت بحياة مسؤولين ومدنيين ورجال شرطة وجنود بورونديين، حيث يشيرون إلى المذنب دون أن يكلفوا أنفسهم عناء تقديم أي دليل. فهل يمكننا التأكد من الهوية العسكرية لفرد من الأفراد بمجرد ارتدائه الزي العسكري؟

٢٠ - وفي إطار نهج التخمين أيضا، تكلمت لجنة التحقيق، في الفقرة ٣٧، عن طالبي الفدية الذين "ينتحلون" صفة عناصر من دائرة المخابرات الوطنية. وعلى الرغم من الغموض الذي يكتنف المعلومات، فإن أعضاء اللجنة يتسرعون في استخلاص استنتاجات قطعية. وبالكاد تخفي هذه الأساليب إرادتهم؛ ألا وهي تدمير بوروندي.

٢١ - وتؤكد اللجنة أيضا أن الزيارات والاتصالات العديدة التي أجرتها من بُعد مكنتها من إجراء أكثر من ٥٠٠ مقابلة مع الضحايا والشهود والمصادر الأخرى، ولكن من دون أن تحدد طريقة اختيار العينات من قبيل معايير الاستهداف الموضوعية أو مستويات التمثيل.

٢٢ - ولم تجد اللجنة على الإطلاق حرجا في الادعاء بأنها اعتمدت المستوى نفسه من الأدلة على غرار معظم لجان التحقيق المعنية بحقوق الإنسان، أي "الأسباب المعقولة للاعتقاد".

٢٣ - وتشير اللجنة أيضا إلى أنها حرصت على جمع معلومات موثوقة ومتطابقة من شأنها أن تحمل الشخص العاقل الذي لا ينقصه سداد الرأي على الاعتقاد بوقوع حدث أو سلوك ما بشكل منتظم.

٢٤ - وتشير لجنة التحقيق إلى أنها تواجه اليوم، فضلا عن عدم تعاون الحكومة معها ورفضها السماح لها بدخول البلد، صعوبة في التحقيق بخصوص بوروندي، بسبب خوف الضحايا والشهود من التعبير عن أنفسهم.

٢٥ - وتشير لجنة التحقيق أيضا إلى أنها لم تتمكن، نظرا لضيق الوقت الذي أتيح لها، من مواصلة التحقيق في حالات معينة وتغطية جميع الانتهاكات.

٢٦ - فكيف يمكن إذن أن ينبثق عن تلك الاستنتاجات توصية هيئات الأمم المتحدة بإحالة مسؤولين بورونديين إلى المحكمة الجنائية الدولية؟ ففي هذا السياق ينطبق تماما القول السائر "من يكرهك يجد فيك ألف عيب".

٢٧ - وعلاوة على ذلك، فمن غير المنطقي، بل إن ما يشكل مخالفة، هو أن يصدر هذا التقرير بصورة غير رسمية ويتاح لوسائل الإعلام التي علقت عليه قبل بضعة أيام من إحالته رسميا إلى بوروندي الجهة المعنية به. وهذا ما يثبت أن وراء الأكمة ما وراءها.

٢٨ - وبوروندي على علم بشواغل الأمم المتحدة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم بشكل عام، وفي بوروندي بصفة خاصة.

٢٩ - إلا أن بوروندي تدين التدليس الذي يتضمنه هذا التقرير في ضوء الوقائع والادعاءات التي لا تستند إلى أي أساس، وترغب في الرد بإظهار بعض الأكاذيب الواردة في التقرير.

٣٠ - وتلاحظ بوروندي مع الأسف أن مجلس حقوق الإنسان امتنع عمداً عن الإدلاء برأيه في العديد من تعليقات الحكومة على التقارير السابقة المماثلة التي قُدمت إليه؛ وهي تعليقات مدعومة بالأدلة وبالأمثلة الملموسة والتوضيحية التي تفسر الوقائع وتبين بصورة أفضل الحالة العامة لحقوق الإنسان في بوروندي.

٣١ - وهذا الموقف الذي اتخذته مجلس حقوق الإنسان دليل على الإغفال المتعمد للوقائع ونشر للادعاءات التي تغذيها الشائعات. وبوروندي لا تعتبر نفسها في نزاع مع الأمم المتحدة، لكنها تستهجن تدخلات بعض البلدان الأعضاء ودعاة "الاستعمار الجديد".

٣٢ - وتؤكد لجنة التحقيق المعنية ببوروندي أن الأزمة السياسية التي يعيشها البلد منذ عام ٢٠١٥، اقترنت بأزمة خطيرة في مجال حقوق الإنسان. وتمضي اللجنة ذاتها بالقول إنها وثقت انتهاكات كانت بالغة القسوة في كثير من الأحيان، ولا سيما عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وحالات الاختفاء القسري، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والعنف الجنسي.

٣٣ - وأقرت لجنة التحقيق، مرة واحدة لا سواها، بأن معظم البيانات التي وردت في تقريرها وقائع مستقاة من تقارير أخرى دون أن تحدد المعايير التي أخذت بها في عدم الإشارة إلى وقائع غيرها. ومع ذلك، فإن لجنة التحقيق هذه تناقض نفسها لأنها تدعي أنها زارت أراضي البلدان المجاورة لبوروندي. وكان ينبغي لها أن تتحقق من صحة الوقائع التي عُرضت عليها.

٣٤ - ولجنة التحقيق المعنية ببوروندي تدرك تماماً أن بوروندي دأبت على إدانة هذه التقارير المعرضة التي كثيراً ما تُعد لدعم فريق أعداء السلام في بوروندي. وعلاوة على ذلك، فإن لجنة التحقيق استخدمت، على غرار سابقاتها من اللجان، مفاهيم غامضة مثل "أسس معقولة للاعتقاد" أو "معلومات موثوقة ومتطابقة"، وللأسف فقد سارعت اللجنة إلى التّجّي على بوروندي، مستندة إلى اقتناعها العميق بتلك المفاهيم.

٣٥ - وترى بوروندي أن الوقائع التي أبلغت عنها لجنة التحقيق هي مجرد مزاعم لا أساس لها من الصحة. وبينت أن حالات العصيان التي بدأت في أيار/مايو ٢٠١٥ والهجمات على المنشآت العسكرية في بوجمبورا والمناطق المحيطة بها في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لم تكن سوى ذرائع لتنفيذ الخطة التي وُضعت لزعزعة الاستقرار في البلد، والتي انهارت، لحسن الحظ، كبيت من ورق.

٣٦ - وأما بالنسبة للحديث عن خطابات الكراهية الصادرة عن السلطات البوروندية وأعضاء المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية-قوات الدفاع عن الديمقراطية، فترى بوروندي أن هذا الكلام تفسير مغلوط لخطابات مسؤوليها وزعمائها السياسيين الأعضاء في المجلس. ألم يذكر مؤخرًا، أمام هيئات الأمم المتحدة نفسها، أن هناك إبادة جماعية جارية في بوروندي؟

٣٧ - ومن ناحية أخرى، ترى بوروندي أن التحليل الذي أجرته اللجنة في هذا الشأن يهدف ببساطة إلى إحياء الكراهية بين الأعراق.

٣٨ - وترى اللجنة، أن الضحايا، ومعظمهم من الشبان (باستثناء ضحايا العنف الجنسي)، يشتركون في كونهم من معارضي الحكومة أو الذين ينظر إليهم بهذا الوصف.

٣٩ - ولم تنزل بوروندي تبدي استيائها من إنشاء لجان لأغراض هذه المسألة بالتحديد. فهي لجان تنشأ لدعم من يزعم استقرار البلد، بل من الغريب أنها لا تتوانى عن وصفهم بأنهم ليسوا سوى معارضين أو متظاهرين. وهذه استراتيجية يلجأ إليها معارضو حكومة بوروندي للتأثير على القرارات التي تصدرها هيئات المعاهدات لكي تصب في صالحهم.

أما فيما يتعلق بظاهرة تجنيد الأهالي في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية وجناح الشباب التابع له المسمى إيمبونيراكور، فإن بوروندي تشعر بخيبة أمل من هذه التهمة التي أُلصقت بما ظلما والتي من شأنها النيل من مصداقيتها والزيادة في تشويه صورتها. والحال هي أن العضوية في المجلس اختيارية ومفتوحة للراغبين.

٤٠ - وتبالغ اللجنة بالقول إن المقابلات التي أجرتها كشفت عن انتشار مناخ من الخوف العميق والمنتشر على نطاق واسع. وكانت اللجنة نفسها قد ذكرت أنها لم تطأ أرض بوروندي، بل أجرت حوارات كثيرة مع تجمعات اللاجئين خارج البلد. فإما ترى ما هو سبب خوف أولئك الذين تلقى بهم اللجنة؟

وتشير بوروندي إلى أن وجود بعض أعضاء المجتمع المدني والصحفيين خارج البلد لا يعني بالضرورة أنهم تعرضوا للنفي أو صدرت بحقهم مذكرات قبض دولية؛ بل بالأحرى لأن بعضهم قد اختار ذلك بنفسه. ولا يمكن لبوروندي، بأي حال من الأحوال، أن تقيد حرية تنقل الأفراد. وثمة فئمة أخرى صغيرة جدا من الناس فرّت من وجه العدالة في بوروندي ولا تزال مطلوبة للقضاء.

وترى بوروندي أنه لا يمكن لأحد، تحت أي ظرف كان، أن يجرمها من حقها في ممارسة وظيفتها القضائية، وهو حق يمثل أحد أشكال الإجراءات القانونية العديدة التي تتجلى فيها سيادة الدولة.

٤١ - أما بالنسبة لتدفق اللاجئين، فلم تكن حالة اللاجئين البورونديين أبدا عرضة لتلاعب سياسي غير إنساني من هذا القبيل على يد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويجب أن تتحلى بالشجاعة الكافية للقول إنه، بخلاف الفرص المالية التي تمثلها إدارة شؤون اللاجئين للمفوضية باعتبارها مسارا مهنيًا تُحسد عليه، من الضروري أولا وقبل كل شيء شجب التلاعبات السياسية لمسؤوليها الذين يواجهون اتهامات بتضارب المصالح والمتاجرة مع شبكات من الصداقات السياسية والقرابات الشخصية.

٤٢ - ولا يمكن لحكومة بوروندي أن تتجاهل مجاملة المفوضية، إن لم نقل تواطؤها، فيما يتعلق بالتجنيد العسكري للأطفال اللاجئين في رواندا، الذي شجبهه سائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن التلاعب بالأرقام غير الدقيقة لإثبات حدوث "تدهور في الحالة الإنسانية"، وبالتالي التأثير على القرارات والطلبات المتعلقة بالحصول على تمويل إضافي.

وفي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وفيما كانت المقاطعات البورونديية تشهد عمليات عودة جماعية للاجئين البورونديين، كانت المفوضية تعمل على تضخيم أرقامها لكي تتمكن من إيصال رسالتها بأن "الأزمة تزداد سوءا في بوروندي". وفي الوقت نفسه، لا يزال الآلاف من اللاجئين البورونديين، الذين أخذتهم المفوضية رهائن في تنزانيا رغماً عنهم، يتظاهرون في الشوارع للمطالبة بإعادتهم إلى وطنهم. وبالإضافة

إلى ذلك، كانت وزارة الداخلية البوروندية، وقت كتابة هذا التقرير الجوي، تستضيف الكثير من اللاجئين على الحدود البوروندية - التنزانية الذين قدموا طلبات بالعودة الطوعية.

٤٣ - وفيما يتعلق بوسائل الإعلام الخاصة ومنظمات حقوق الإنسان، تريد بوروندي الإبلاغ بأن قانونها الجنائي ينص بوضوح على المسؤولية الجنائية و/أو المدنية للأفراد والمنظمات. وهذا ما يعني أن القانون لا يمنح لمنظمات المجتمع المدني أو قادتها الحصانة بحيث يمكنهم الإفلات من الملاحقة الجنائية و/أو المدنية عن الأفعال غير المشروعة التي يرتكبونها. وما فتئت بوروندي تؤكد هذه الحقيقة وتصر عليها؛ إذ أنها لم تقيد أبدا الحريات الأساسية الفردية.

٤٤ - وتؤكد اللجنة أن الدولة مسؤولة، في القانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان، عن تسيير أجهزتها، بصرف النظر عن وظائفها التشريعية أو التنفيذية أو القضائية أو غيرها - وعن مركزها في هيكل الدولة أو طبيعتها - سواء كانت تابعة للحكومة المركزية أو لكيان إقليمي.

٤٥ - وتستمتع اللجنة بالإشارة إلى مبادئ القانون الدولي وتفسيرها لصالحها، وتؤكد أن الدولة مسؤولة عن تسيير أجهزتها، ولكنها تغفل عمدا تفسير ما تعنيه.

٤٦ - ولا تنكر بوروندي أن بعض أفراد قوات الأمن تجاوزوا إطار صلاحياتهم وارتكبوا، في الوقت نفسه، بعض الأخطاء، وقد قُدموا بالفعل إلى العدالة التي تحدد، في هذا النوع من القضايا، مسؤوليات فردية لا يمكن إسنادها إلى جهاز كامل أو، من باب أولى، إلى الدولة.

٤٧ - ومن ناحية أخرى، لبوروندي الحق في أن تسأل عن سبب عدم إشارة لجنة التحقيق في تقريرها إلى أن أفراد من قوات الأمن حوصروا بطريقة غير قانونية وتعرضوا للتهديد وسوء المعاملة والإصابة والخطف والقتل، رغم أنه أظهرها روحاً مهنية استثنائية في مقابل العنف الذي كانوا يواجهونه. غير أن هذا لم يمنع اللجنة من تحميل قوات الأمن المسؤولية الكاملة، ولا سيما فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبتها "المحسوبون عليهم".

٤٨ - وتحتاج اللجنة خطأً أنها وثقت أيضاً حالات انتهكت فيها السلطات الإدارية المحلية حقوق الإنسان أو أمرت بانتهاكها، ولا سيما الاعتقالات التعسفية.

٤٩ - وتود بوروندي أن تشير إلى أن إجراءات الاعتقال معروفة، كما هو الحال في أي بلد آخر يخضع لسيادة القانون. ولذلك فمن غير المنطقي ومن المستغرب أن تسلط اللجنة الضوء على حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها السلطات الإدارية من دون الإشارة على الأقل إلى بعض الأمثلة التي تظهر عمليات الاعتقال هذه وتدل على السلطات الإدارية المحلية المسؤولة عنها. ولذلك، ما هذه العمليات إلا افتراءات كيدية لا معنى لها.

٥٠ - وأعربت بوروندي عن عدم موافقتها على قرار إنشاء لجنة التحقيق هذه، وبالتالي يجدد البلد التأكيد أنه لا يقبل التحجج عليه بأي استنتاج من الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة.

٥١ - وأسفت بوروندي لكون اللجنة لم تجر أي تحليل للقوانين التي تحكم المحطات الإذاعية والعاملين في وسائل الإعلام. وتوحي قراءة هذا التقرير أن الصحفيين لا يخضعون لأي قانون في بوروندي، وأنهم فوق القانون، وبالتالي لا يمكن مقاضاة أي منهم.

٥٢ - وينبغي التشديد على أن إذاعة Bonesha، وإذاعة Radio Publique Africaine وإذاعة وتلفزيون Renaissance قد ضلعت في عدد من الأفعال التي تعتبر جرائم بموجب القانون البوروندي. فعلى سبيل المثال، استخدمت هذه المحطات الإذاعية والتلفزيونية البث الحي لنقل وقائع ارتكاب المتطرفين أعمالاً إجرامية بهدف جذب أقصى عدد من المستمعين/المشاهدين. ومن هذا المنطلق، تمكنت إذاعة وتلفزيون Renaissance، وحدها، من نقل الظروف المروعة التي رافقت مقتل ميساغو ليونيداس، الذي أُحرق حياً في نياكايبغا.

٥٣ - ومع ذلك، رفض المسؤولون في هذه المحطة الإذاعية والتلفزيونية تسليم التسجيلات والصور التي التقطت أثناء وقوع الحادثة ليستخدمها عناصر إنفاذ القانون في التعرّف على المجرمين، نظراً إلى أن هذه المحطة الإذاعية والتلفزيونية غطّت الجريمة بالكامل. ويتناقض ذلك مع الأحكام الجنائية التي تلزم أي شخص يعرف مرتكبي جريمة، مثل القتل العمد، بالإبلاغ عنهم لدى المحاكم.

ولا يُستثنى الصحفيون أو الصحافة أو الهيئات الإعلامية من هذا الالتزام. وعدم الامتثال لهذا الالتزام يعرضهم، شأنهم في ذلك شأن أي مواطن آخر، إلى الإجراءات الجنائية على النحو المنصوص عليه في المادة ٥٧ من القانون ١٥/١ الصادر في ٩ أيار/مايو ٢٠١٥ الذي يحكم نشاط الصحافة في بوروندي.

٥٤ - وبالمثل، تبين الأدلة الأخرى أن هذه الجهات الإعلامية لم تشارك بنشاط في الحركة التمردية فحسب، وإنما أيضاً في الانقلاب.

٥٥ - ويبدو أن اللجنة تحصر مشكلة حرية التعبير في بوروندي بحالة هذه المؤسسات الإعلامية الثلاث، على الرغم من أن بوروندي لديها أكثر من عشرين محطة إذاعية. وتصدر الإشارة إلى أن وسيلتين إعلاميتين من الوسائل الإعلامية الخمس التي عُلقَت أنشطتها للأسباب نفسها قد بُرّنت، فيما ظلّت الوسائل الإعلامية الأخرى مفتوحة في بوروندي، مما يدل على توفر حرية التعبير ووجود بيئة سليمة لممارسة مهنة الصحافة.

٥٦ - وفيما يخص حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع، ترى بوروندي أن التقرير ذكر تعليق أنشطة ما يزيد على عشر جمعيات من جمعيات المجتمع المدني بقرار من الوزير ببساطة وبدون أي تحقق من القوانين أو الوقائع. ولم يوضّح أن الأفراد والمنظمات يتحمّلون مسؤولية جنائية و/أو مدنية. ولا توجد قوانين تمنح منظمات المجتمع المدني أو قادتها الحصانة بما يسمح لهم بالتهرّب من المحاكمة الجنائية و/أو المدنية على أعمال إجرامية ارتكبوها.

٥٧ - ولذلك، تحاكم الجمعيات المذكورة في التقرير بسبب تورطها في تنظيم وتنفيذ الحركة التمردية التي بدأت في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

وكذلك فقد عملت هذه الجمعيات على نحو وثيق مع من نظّم انقلاب ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥ الفاشل وأحداث أخرى من بينها اغتيالات وأعمال تدمير للبنية التحتية العامة والخاصة على السواء. وردا على مقتل شاب، أُحرق حياً أثناء قيامه بعمله اليومي بعد اتهامه بالانتماء إلى إمبرونزاكور، أعرب أحد أعضاء ما يسمى بجمعيات المجتمع المدني ومنظمي التمرد والانقلاب عن فرحته على الهواء مباشرة عبر إحدى الإذاعات وقال: "لا نتعاطف، هذه هي البداية، وستزداد الحال سوءاً وعنفاً في الأيام القادمة".

- ٥٨ - وبتشجيعه الجريمة، أدان نفسه بالسعي إلى تبرير ما حدث. وكان ينبغي لواضعي هذا التقرير أن يركزوا على استراتيجيات منظمي هذه الحركة وخطاباتهم وأفعالهم من أجل تحديد مسؤولياتهم في الاعتداءات المختلفة على الحياة والحقوق الأساسية الأخرى.
- ٥٩ - وعلاوة على ذلك، من المستغرب أن يتطرق التقرير إلى تقييد حرية الجمعيات، في حين قد وافقت هيئة الرقابة على تكوين جمعيات أخرى، في الفترة قيد النظر.
- ٦٠ - وتلاحظ بوروندي أن لجنة التحقيق لم ترغب في التحقيق في التهم الموجهة إلى هذه الجمعيات وقادتها. وتبين أنها قدمت هؤلاء المجرمين بوصفهم ضحايا للسماح لهم بالإفلات من الملاحقة الجنائية.
- ٦١ - وعلاوة على ذلك، تود لجنة التحقيق أن تخلق التباسا بين حرية التنقل وعمليات التفتيش الروتينية التي عادة ما تقوم بها الشرطة في جميع البلدان. وفي الواقع، لم تصدر الحكومة أي قيود على الحق في التنقل، ولم تتخذ قط أي تدبير يحد من حركة الأشخاص.
- ومع ذلك، يود التقرير، في توجهه يرمي إلى عكس الأدوار، أن يضيفي شرعية على الأعمال الإجرامية التي قام بها المتمردون والمتآمرون ومن يساعدهم لتقويض أي مبادرة تقوم بها الدولة من خلال مؤسساتها لصون السلام والأمن على أراضيها.
- ٦٢ - وفي بوروندي، كما هو الحال في أماكن أخرى، ينبغي التذكير بأن أي شخص يقوم بوظائف لا تدخل ضمن اختصاصه دون أن يكون مؤهلا ومستحقا لها يعرض نفسه للملاحقة الجنائية وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها.

ثالثا - الجريمة بموجب القانون الدولي

• الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية

العناصر المكونة للجريمة

- ٦٣ - يذكرنا التقرير بأن أحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تعرّف الجرائم ضد الإنسانية بأنها جرائم "ارتكبت" في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم. وفي هذا الصدد، من الضروري فهم معنى كلمات رئيسية معينة مثل "هجوم" و "واسع النطاق ومنهجي" و "السكان المدنيين".
- ٦٤ - وبالمعنى العادي، يعني مصطلح هجوم "فعل المهاجمة، بدء القتال" كما هو موضح في القاموس الفرنسي Le Robert، تحت مدخل (attaque).
- ٦٥ - ويخلص التقرير إلى أن لدى اللجنة، استنادا إلى المعلومات التي جمعتها، "أسبابا معقولة تدعوها إلى الاعتقاد" بأن هجوما شن على السكان المدنيين منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥ في بوروندي. وتود بوروندي أن تبلغ هنا بأنها لم تشن أي هجمات ضد هؤلاء المعارضين المزعومين.
- ٦٦ - ومن المستغرب الحديث عن هجوم واسع النطاق أو منهجي بما أن معاقل هؤلاء المتمردين انحصرت في أربعة أحياء فقط من أصل ٩٩ حيا في العاصمة بوجومبورا وفي ثلاثة مناطق في ٣ بلديات داخل البلد، حيث أخذوا السكان المدنيين رهائن واستخدموهم دروعا بشرية.

- ٦٧ - والتقارير غامض أيضا بشأن مفهوم "السكان المدنيين" الذين استهدفوا وكانوا ضحايا "هذه الهجمات". وفي الواقع، فإن السكان المدنيين بالمعنى المقصود في القانون الإنساني الدولي، الذي يبدو أن واضعي هذا التقرير لم يأبهوا به، هم "كل الأشخاص الذين ليسوا أفرادا في القوات المسلحة".
- وبالتالي، قبل أن تخلص اللجنة إلى أن جرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت، ألا ينبغي لها أن تحدد أن المتمردين قد أصبحوا جماعات إرهابية؟ وإلا كيف توصف الهجمات العشوائية بالقنابل اليدوية في الأماكن العامة وأماكن الترفيه؟
- ٦٨ - وبحسب تعريف الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في نظام روما الأساسي، لم تحصل قط "هجمات واسعة النطاق أو منهجية موجهة ضد أية مجموعة من السكان المدنيين" في بوروندي منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥. والجرائم التي وثقت في بوروندي خلال هذه الفترة، وقد ارتكبتها أساسا المتمردين، تخضع للقوانين البوروندية، وقد حاکمت هؤلاء الهيئات القضائية المختصة.
- ٦٩ - ولذلك لا يمكن تصوّر أن تطلب لجنة التحقيق من المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في جرائم تقع خارج نطاق ولايتها.
- ٧٠ - ولذلك فإن هذا التعتن بشأن بوروندي ينم عن المبتغى النهائي للاتحاد الأوروبي وشركائه التقليديين، وهو زعزعة استقرار البلدان ذات السيادة وتدميرها بعد اتهامها بجميع الآثام في تقارير من هذا القبيل، مثلما حدث في ليبيا والعراق وسوريا وبلدان أخرى.
- ٧١ - وترفض بوروندي استنتاجات اللجنة، وهي غير مبررة. وقد نددت بوروندي مرارا بمحاولات بعض آليات المفوضية السامية لحقوق الإنسان إساءة استخدام عمليات الفحص لأغراض سياسية بحتة.
- ٧٢ - وفي ضوء الحقائق، يتعارض هذا التصور لحالة حقوق الإنسان في بوروندي مع تقارير التقييم الأخرى التي قدمتها هيئات جماعة شرق أفريقيا، وعلى وجه الخصوص مؤتمر القمة لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا المعقود في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.
- ٧٣ - وأخيرا، لا ترى بوروندي داعيا لإحالة المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية استنادا إلى التقرير الذي قدمته لجنة التحقيق.